

”فتح“: المؤتمر السابع وتداعياته

وليد العمري*

المؤتمر السابع: كل السلطة لـ ”فتح“

نجاح المؤتمر السابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (”فتح“)، أو إخفاقه، موضوعان خلافيان في عيون الناظرين، فالذين حظوا بموقع في المؤتمر ومقعد في لجنته المركزية ومجلسه الثوري، يرون أن النجاح كان باهراً، بينما يرى الخاسرون من مقصّين، أو ممّن لم يحالفهم الحظ بنصيب من الكعكة الفتاوية، أن المؤتمر أخفق في تبييد الأزمة الداخلية، بل عززها، وذلك في وقت تراجع دور ”فتح“ في التواصل مع الجماهير، سواء داخل الأرض المحتلة أو في الشتات، وأصبح يقتصر على الدوائر الرسمية من خلال مؤسسات السلطة في الداخل والخارج.

لكن بين البيّن وفي قراءة متأنية لمجريات المؤتمر السابع ونتائجه، يقف المراقب أمام ثلاثة أخطاء كان في وسع المؤتمرين قيادة وكوادرات تجاوزها:

أولاً، التأم المؤتمر وجرى في قاعة أحمد الشقيري في مقر المقاطعة، حيث الرئاسة الفلسطينية، الأمر الذي جعل ”فتح“ تتحول في عيون الناظرين من حزب سلطة إلى السلطة نفسها، اللهم إلا إذا وافقت الرئاسة على السماح لأحزاب وفصائل أخرى بعقد مؤتمراتها في القاعة نفسها، وهو أمر لا يبدو محتملاً في المرحلة المقبلة.

ثانياً، انتخاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس قائداً عاماً لحركة ”فتح“، وذلك في الساعات الأولى من المؤتمر الذي امتد خمسة أيام، بدلاً من أن يتم الانتخاب في ختام المؤتمر بعد جلسات تقويم ونقاش للإنجازات والإخفاقات، وبعد تقرير يقدمه الرئيس يسرد فيه إنجازاته كقائد لـ ”فتح“، وليس كرئيس لدولة فلسطين المحتلة فقط. ويبقى الجزء الأخير من سنة ٢٠١٦، وتحديد الشهر الذي تلا التأم المؤتمر السابع، شاهداً على إنجازات على المستويين الداخلي والخارجي، أبرزها قرار مجلس الأمن ضد الاستيطان والاحتلال، وضبط الأمن الفلسطيني للوضع في بعض الأماكن درءاً للفتان الأمني.

ثالثاً، غياب سعة الصدر تجاه من اتهموا بالتجنّح، وسحب حصانات بعض النواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهم نواب منتخبون من الشعب، ذنبهم أنهم محسوبون، بوجه حق أو من دونه، على القيادي المفصول محمد دحلان. وهذا بحدّ ذاته يؤكد أن مؤتمر الأيام الخمسة في رام الله انهمك في ترتيبات داخلية على أساس شخصي، وليس على أساس سياسي أو خلافي.

* صحافي فلسطيني.

إن صوغ مفاصل الحركات السياسية، أحزاباً أو فصائل، من جانب قادتها بمعايير تلبي مصالحهم ليست بالأمر المستغرب، ولا هي حكر على "فتح" دون غيرها من الأحزاب فلسطينياً وعربياً وعالمياً. "فتح" هي الشارع الفلسطيني، فيها المقاتل والمفاوض والمساوم، وفيها الطبيب والمريض والطالب والمحاضر، والمرأة والرجل، والمتدين حتى النخاع، والليبرالي حتى الإشباع، وفيها العامل والفلاح، وأيضاً الأسير والشهيد كادراً وقائداً، وكذلك المستفيد من دون وجه حق، وفيها من دفع عمره ثمناً، وفيها أيضاً من قضى عمره مستفيداً من دون أن يتكبد عناء السجن والنضال والإبعاد والتشرد. هذه هي "فتح"، وهذه هي تركيبة الشارع الفلسطيني، لكن "فتح" تكتسب أهميتها من كونها مشروعاً وطنياً فلسطينياً خالصاً، فهي لم تأتِ كامتداد لمشروع إقليمي ولا كفكر مستورد من الخارج، الأمر الذي يضع على كاهلها مسؤوليات مضاعفة، كما أن وضعها الداخلي هو ركن أساسي في ترتيب البيت الفلسطيني برمته.

تتربع "فتح" على عرش قيادة الشعب الفلسطيني منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في أواسط ستينيات القرن الماضي، وبحكم موقعها، فإنها مطالبة أكثر من غيرها بالانفتاح على باقي القوى السياسية، وعليها أن تتيح المشاركة للجميع حتى لو تحصن الآخرون في مواقف متصلبة لا تروق لها.

إلى أين يمضي المؤتمر السابع بـ "فتح"؟

كان المؤتمر السابع لحركة "فتح" الذي عُقد خلال الفترة من نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بمثابة تجديد البيعة للرئيس محمود عباس كقائد عام لحركة التحرير الوطني الفلسطيني. وضافت قاعة أحمد الشقيري بوجود ١٤٠٠ مندوب كانوا جميعاً من الموالين بعدما أقصي المعارضون، وحضره وألقى كلمات فيه رؤساء ستين وفداً عربياً وأجنبياً. وقد التأم المؤتمر بعد عامين من التأخير بسبب خلافات "فتح" الداخلية وصراع الأضداد ومراكز النفوذ. غير أن أهم ما تمخض عنه المؤتمر هو أنه توج أبو مازن زعيماً من دون منازع بعد أن أقصي مناوئيه على الرغم من قلة عددهم، وأنه حوّل "فتح" من حزب السلطة إلى "سلطة الحزب"، وهذه هي الرسالة التي أراد عباس إرسالها إلى الخارج قبل الداخل، وتحديداً إلى الدول العربية الأربع التي عُرفت بالرباعية العربية، والتي جاهرت بدعم القيادي المفصول دحلان. فقبل عقد المؤتمر صُدم وفد "فتح" الذي دُعي إلى القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بهذا التحرك، إذ التقى بممثلين عن استخبارات الإمارات ومصر والأردن والسعودية، وقد تجنّد ممثلو ثلاث من هذه الدول لإعادة دحلان إلى صفوف الحركة تحت شعار ترتيب البيت الفتاوي قبل تحقيق المصالحة مع حركة "حماس". وبدلاً أن يؤدي الاجتماع مع وفد "فتح" إلى تبيد الأزمة، فإنه دفعها إلى الاحتدام، فعاد الوفد إلى رام الله وقد احتقنت الأجواء بين بعض هذه العواصم وقيادة "فتح"، وهو ما عكسته الرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى "فتح" في مستهل المؤتمر السابع، وهي رسالة ترفض أي إملاء أو تدخل خارجي حتى لو كان عربياً: "نعلم افتتاح أعمال مؤتمرنا السابع؛ اللي مش عاجبه يصطفل، وهذا مؤتمر القرار الوطني المستقل، مؤتمر البناء والتحرير [...]".

ما لم يدركه المتدخلون من الخارج، هو أن "فتح" عندما تستشعر خطراً أو تدخل خارجياً تحتشد خلف قيادتها حتى لو كانت على خطأ، وتاريخ "فتح" شهد انشقاقات ليست قليلة. وخير دليل وشاهد هو ما حل بالانشقاق في سنة ١٩٨٣، عندما أسس نائب قائد قوات العاصفة أبو صالح والعقيدان أبو موسى وأبو خالد العملة "فتح الانتفاضة" وانشقوا عن "فتح" الأم، وهم من القادة خلال الاجتياح

الإسرائيلي اللبناني في سنة ١٩٨٢. فقد طالبوا بإصلاحات أيدتها أغلبية في الشارع الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، إلا إن إحتضانهم من طرف النظامين السوري واللبيبي في حينه، أفقدهم ذلك التعاطف والامتداد الشعبي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وخصوصاً بعدما دخلوا في معارك طاحنة مع القيادة المتنفذة على ما تبقى من الساحة اللبنانية.

من هنا بدأت المناوشات المسلحة التي تصاعدت مع اقتراب موعد عقد المؤتمر، والتي شهدتها الضفة الغربية وتحديداً في نابلس، وكانت مواجهات بين مسلحين من "فتح" والسلطة الرسمية لـ "فتح"، حيث قتل المسلحون - الذين وُصفوا بالخارجين على القانون وأُتهموا بالولاء لدحلان - ضباطاً في الأمن الفلسطيني، الأمر الذي حدا بقوات الأمن إلى تشديد قبضتها وعدم التهاون، إلى أن قضت عليهم قتلاً وحبساً. هذه الأحداث بدت لقيادة "فتح" والسلطة تهديداً هدفه إفسال المؤتمر "خدمة لمصالح خارجية مشبوهة"، ولذلك وجّه عباس رسالته الثانية في مستهل المؤتمر، رداً على محاولة ناشطين وقياديين محسوبين على دحلان حاولوا عقد مؤتمر صحافي احتجاجي في مخيم الأمعري للاجئين في رام الله، بسبب إقصائهم وإدانتهم بالتجنّح وفصل البعض منهم من الحركة. وارتبط هذا النشاط بالمناوشات المسلحة، إذ هدد عباس في مستهل المؤتمر "بأن من يحاول إثارة الفلتان سنقطع يده". وكان الرئيس الفلسطيني، وفي إطار الإعداد للمؤتمر، قد اضطر إلى إلغاء زيارة مقرر لجنة لافتتاح عرس جماعي ووضع حجر الأساس لمحطة توليد للكهرباء، وذلك في إثر تهديدات أمنية. وكانت رسالته الثانية هذه موجهة إلى الداخل الفلسطيني، وتحديداً الداخل الفتحاوي، بعد رسالته الأولى التي وجّهها إلى الخارج، وتحديداً إلى أطراف عربية استشعر الفتحاويون أنها تحاول العبث ببيتهم، وسط مخاوف من أن يستغل الاحتلال الإسرائيلي الأجواء ويعبث بها.

هكذا، وبعد أن كان الفتحاويون يتغنّون بترديد مقولة "نختلف معه ولا نختلف عليه" في عهد زعيمهم الراحل ياسر عرفات، أصبح الخلاف في عهد خليفته أبو مازن سيد الموقف، لكن ذلك لم يمنع المؤتمر السابع من أن يخرج بما انتهى به من الذي أتى بنخبة قديمة جديدة للجنة المركزية من ٢٣ عضواً، وبمجلس ثوري من ١٤٨ عضواً، أغلبيتهم من المواليين.

يشهد تاريخ حركة "فتح" منذ انطلاقتها أنها تمكنت من تجاوز الأزمات الداخلية والإقليمية، وسجل مؤتمراتها مؤشراً إلى ذلك، فقد عقدت مؤتمرها الأول بعد حراك امتد بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ بين دمشق والكويت، وتوجت تلك الاجتماعات السرية في سنة ١٩٦٤ في العاصمة السورية، بمؤتمر هو الأول أنشئت فيه قوات العاصفة وحُدثت انطلاقتها في الأول من السنة التالية. وبعد أربعة أعوام عقدت الحركة في دمشق مؤتمرها الثاني بعد عام من هزيمة ١٩٦٧، وفيه أسست، مع انتخاب لجنتها المركزية الجديدة، مجلسها الثوري. وهيمنت أحداث أيلول الأسود على مؤتمرها الثالث الذي عقدته في دمشق في سنة ١٩٧١، وسُمّت فيه الولايات المتحدة عدواً رئيسياً لفلسطين، بينما أكدت ضرورة التحالف مع الاتحاد السوفياتي، في مؤتمرها الرابع في دمشق في سنة ١٩٨٠. وكان مؤتمرها الخامس في تونس بعد عام من اندلاع الانتفاضة الأولى، وستة أعوام من خروجها من لبنان بفعل الاجتياح الإسرائيلي، وأربعة أعوام على الانشقاق الذي عصف بها، وفيه استحدثت منصب القائد العام، واتخذت قراراً بتصعيد العمل العسكري ومواصلة العمل السياسي. وبعد انقطاع امتد لأكثر من عشرين عاماً عقدت مؤتمرها السادس في بيت لحم، وذلك بعد خمسة أعوام على الرحيل المأسوبي الغامض لزعيمها التاريخي ياسر عرفات، وكان هذا مؤتمرها الأول من دون عرفات، والأول أيضاً داخل فلسطين، وفيه انتخبت لجنة مركزية ومجلساً ثورياً جديدين، كان بين أعضائهما من أصبحوا مقصيين ومفصولين مع التثام المؤتمر السابع في رام الله.

تداعيات قد يكون لها ما بعدها

جاء المؤتمر السابع لـ "فتح" في حقبة تنذر بمستقبل غامض تزداد حلكته سواداً من يوم إلى آخر في ظل حالة عدم الاستقرار في دول الإقليم العربي، ويقابله استشراس إسرائيلي بعد استفراء اليمين القومي - الديني بالسلطة في إسرائيل. وقد فتح فوز دونالد ترامب في الرئاسة في الولايات المتحدة شهية اليمين الإسرائيلي على قضم الضفة الغربية بعد إغراقها بالاستيطان تمهيداً لابتلاعها وضمها، كخطوة استباقية لقتل خيار حل الدولتين، وهو الحل الذي جعلته "فتح"، بصفتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، شعارها في برنامجها السياسي منذ أن اندمجت في العملية السياسية في مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١، وما هي تراه يذوي أمام ناظريها. وتنذر سياسة ترامب المؤيدة لتوجهات اليمين الإسرائيلي حتى الآن بوضع "فتح" أمام تحدٍ حقيقي خطر، فإذا أصر ترامب على عقد مؤتمر الأمن الذي يسعى له بين العرب وإسرائيل، وبشروط تنتهاها على نحو لا يستطيع الرئيس الفلسطيني فيه الاستجابة لحضور المؤتمر، عندها سيجد عباس نفسه وسلطته و"فتح" عرضة لضغوط عربية على هيئة وقف الدعم المالي كما حدث في السابق. وإذا جرت محاولة لفرض حل يقوم على أساس إحياء الخيار الأردني بشكل أو بآخر، واعتبار الدولة الفلسطينية في غزة مع توسعة في سيناء المصرية أو من دونها هي الحل، فإن ذلك سيكون إشباعاً لأطماع اليمين الصهيوني، وبهدف تفصيل سلام إقليمي على مقاس تنتهاها وصحبه، بحيث تأخذ إسرائيل الأرض في الضفة الغربية بينما يتم ربط سكانها الفلسطينيين بالأردن ودولة غزة، وهو سيناريو يعيش في نفوس كثير من الإسرائيليين منذ أن وضعوا خطة "الكوندمنيوم" (التقاسم الوظيفي) في سنة ١٩٧٩، ويبدو أن هذا التوجه عاد ليحيا في نفوس بعض العرب والفلسطينيين أيضاً. وإذا ما أضفنا إلى تلك الأحلام كلها لدى البعض، والكوابيس لدى البعض الآخر، أن الموقف ينذر بانتفاضة ثالثة في الأراضي الفلسطينية بعد أن قضى نتهاها على كل بصيص أمل فلسطيني وإسرائيلي بحل سلمي على أساس حل الدولتين، فإن الاعتدال والمرونة اللذين أظهرهما عباس وقيادته، وتمسكهما بالمقاومة الشعبية السلمية والعمل الدبلوماسي وسيلة للتعامل مع الاحتلال ومواجهته، أمور لم تُجد نفعاً وعادت بمزيد من المعاناة على الشعب الفلسطيني. لذلك فإن هذه الانتفاضة إن اندلعت لن توجّه ضد إسرائيل واحتلالها فقط، بل ستستهدف السلطة الفلسطينية أيضاً بما فيها قيادة السلطة و"فتح"، وقد تبدأ من داخل "فتح" وقواعدها بصورة خاصة، مثلما يرى نائب مدير تحرير صحيفة "القدس" المحلل أمجد العمري.

فضلاً عن ذلك، كشفت صحيفة "هآرتس" عن قمة جمعت العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنهاو برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري العام الماضي في مدينة العقبة الأردنية، وبغياب أصحاب الشأن الفلسطينيين، وقد طرح كيري خلالها مبادرة دعت إلى الاعتراف بيهودية الدولة، إلا إن نتنهاو تحفظ وطلب قمة تجمعها بقيادة السعودية ودولة الإمارات، مغيباً بصورة متعمدة، كما يبدو، ذكر أصحاب القرار الفلسطيني عن الدعوة إلى تلك القمة المأمولة من جانبه. وذلك كله له معنى واحد هو أن لدى بعض الأطراف العربية توجهاً للتقرب من إسرائيل ولو على حساب القضية الفلسطينية، وهو توجّه قد يدفع أصحابه إلى العمل على استبدال القيادة الفلسطينية، والإتيان بمن يخدم هذا التوجه الخطر، أي قيادة تنسجم وتتناغم مع أطماع إسرائيل وتفريط بعض الأنظمة، وهذا بحد ذاته ضربة موجعة للتوجه "المعتدل" الذي يقوده الرئيس الفلسطيني ومن خلفه حركة "فتح".

واللافت أن نتنهاو عندما طلب عقد قمة بقيادة الخليج لمواصلة الجهود لم يأت على ذكر دعوة

الرئيس الفلسطيني كشريك فيها. ومع إسقاط خيار الدولتين في خطاب الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب لمصلحة خيارات نتنياهو، فإن القيادة الفلسطينية ستجد نفسها هدفاً لغضب الشارع سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

تلك المخاطر لم تدفع "فتح" في مؤتمرها السابع إلى تعديل برنامجها السياسي، وإنما أبقى المؤتمر على المقاومة الشعبية السلمية والمفاوضات السياسية وسيلة وحيدة للتحرر من الاحتلال، وحل الدولتين هدفاً. وجاء ذكر القضايا التي تُوَرِّق الشارع الفلسطيني، مثل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة بصورة خاصة، كشعارات وليس كبرنامج عملي قابل للتنفيذ وقادر على إنهاء هذا الفصل المخزي في التاريخ الفلسطيني الحديث. وأبقى البرنامج الموقف القديم من باقي القضايا على حاله. وليس خافياً على أحد أن المرارة التي يعيشها المواطن الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، قد تدفع بالغضب الشعبي إلى استهداف ليس الاحتلال بمختلف أشكاله فقط، بل القوى المتنفذة أيضاً سواء في الضفة أو القطاع وفي طبيعتها فتح".

توزيع الكعكة الفتاوية

انتخب المؤتمر السابع اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة "فتح"، رضي من كسب وغضب من خسر، لكن اللافت فيما جرى بعد المؤتمر، حين استغرقت اللجنة المركزية شهرين وأكثر بعد انتخابها في توزيع "الكعكة الفتاوية" على قيادتها الجديدة/القديمة، عدم تخصيص موقع متقدم لمروان البرغوثي أبرز قادتها الذي يستمد شرعيته النضالية من كونه أسيراً يقضي سجناً مؤبداً أربع مرات في إسرائيل، والذي حصد أعلى الأصوات في انتخابات اللجنة المركزية، الأمر الذي يؤكد أن "فتح" لم تخرج من مأزقها الداخلي بعد، وهو ما فتح الباب على مخاوف من أن المؤتمر السابع، بدلاً من أن يبدد الأزمة، ربما زرع مزيداً من بذور تأجيجها، علماً بأن الفائزين في عضوية اللجنة المركزية هم، في أغلبيتهم، أصحاب ماضٍ نضالي ودور داخل الحركة وخارجها، وخصوصاً في ماضي الحركة التليد.

لقد بدا استثناء البرغوثي الذي رأى أنه الأحق بمنصب نائب رئيس الحركة، متعمداً، إذ كان في وسع رفاقه أن يجتروا معادلة تضمن له ذلك الحق وهو أسير، فهذا المنصب المستحدث هو الأهم بعد منصب الرئيس، وكان من نصيب العميد محمود العالول الذي احتل المكان الخامس بين الفائزين، في حين أعطيت أمانة السر إلى اللواء جبريل الرجوب الذي حصد المكان الثاني في قائمة الفائزين بعد مروان البرغوثي، وهما من القادة البارزين في الحركة، بينما وُزعت بقية الملفات والمناصب على الأعضاء الثلاثة عشر التاليين في قائمة الفائزين. وأتت الانتخابات للمركزية بستة من الأعضاء الجدد، مثل صبري صيدم ودلال سلامة وأحمد حلس، وغادرتها أسماء تاريخية مثل أحمد قريع ونبيل

شعث. ■